مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (38) العدد (3)2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (38) No. (3) 2016

العلاقة بين القياس والقاعدة النحوية

الدكتور إبراهيم البب*
حكمت علي بربهان**

(تاريخ الإيداع 25 / 1 / 2016. قبل للنشر في 9 / 5 / 2016)

□ ملخّص □

يقوم هذا البحث على دراسة العلاقة بين القياس والقاعدة النحوية؛ إذ يعد القياس أحد أصول النحو العربي وأركانه في مرحلة التقعيد وبناء الأحكام، وقد انقسم العلماء فيه بين مؤيد ورافض، وكان النحاة أكثر ميلاً إلى القياس من الرواة؛ لأن بحوثهم تقوم على التشابه الموجود بين الألفاظ والعبارات والأساليب المستعملة في الكلام الذي رواه الرواة مما سمع عن العرب، فاتخذوا هذا التشابه أساساً بنوا عليه قواعد قياسهم وأصوله، واهتموا به وعنوا بتبيان أركانه، وإيضاح أنواعه. وقد أدخل أصحاب القياس كثيراً من الكلمات الأجنبية التي عربت في أثناء الفتوحات الإسلامية، واشتقوا من هذه الكلمات ألفاظاً جديدة على نحو ما يشتقون من الألفاظ العربية المشابهة تبعاً لما تسمح به قواعد القياس فيها. وقد بالغ بعض النحاة في قياسهم حتى غدا بعيداً عن واقع اللغة، وصار ضرباً من الأحاجي والألغاز، مما أدى إلى النفور من القياس، تبعه نفور من النحو، إذ أصبح القياس هدفاً بذاته، فابتعد عن التقعيد الذي كان غايته الرئيسة، وصار يتجلى بتقعيد الكلام القائم على الفطرة.

الكلمات المفتاحية: القاعدة النحوية، القياس، الشاهد، الاحتجاج، الاطراد.

*أستاذ ، قسم اللّغة العربيّة، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة تشرين، سوريّة.
** طالب دكتوراه ، قسم اللّغة العربيّة، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة تشرين، سورية .

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (38) العدد (3)2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (38) No. (3) 2016

The Relationship between Analogy and the Grammatical Rule

Dr. Ibrahim Albib*
Hekmet Barbahan**

(Received 25 / 1 / 2016. Accepted 9 / 5 / 2016)

□ ABSTRACT □

This paper tries to examine the relationship between analogy and the grammatical rule. Analogy is one of the basic principles and bases of Arabic grammar during times of rule formation and judging it. Linguists were divided in their attitude to analogy, with some supporting it and others against it. Grammarians were more inclined toward analogy than compilers, because grammarians' research was based on the existing similarity between words, phrases, and style used in speech reported by tellers of what had been said by the Arabs. They based their rules and origins of analogy on that similarity. Analogists transliterated some foreign terms, Arabized, and derived new words out of them in a manner similar to that done with Arabic terms. However, some grammarians went very far in their excessive use of analogy to the extent that it becomes far removed from linguistic reality to be a form riddle and guessing, leading to reaction against analogy then against grammar. Analogy became an end in itself; it overlooked its original purpose; was then manifested in rule formation of words said spontaneously.

Keywords: Grammatical rule. Evidence, Analogy, illustration, Consistency.

* **Professor, Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, Tishreeen University, Lattakia, Syria.**
** **Postgraduate Student, Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, Tishreeen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

هناك ارتباط وثيق بين القياس والقاعدة النحوية، إذ عدّه النحاة ركناً رئيساً من أركان الاستدلال في مرحلة التقعيد وبناء الأحكام، وهذا ما تشير إليه الكتب والمؤلفات التي تتحدث عن أصول النحو قديماً وحديثاً، إذ بدأت مرحلة التقعيد بعد أن حدد علماء العربية اللغة الصالحة للاحتجاج، فأخذوا يصنفون الشواهد اللغوية التي يحتج بها، ويقارنون بعضها ببعض لاستخلاص التوافق والاختلاف، ثم إطلاق الحكم المناسب. ولمّا تنوّعت الشواهد وتعددت مصادرها، وأدت إلى اختلاف العلماء في عملية التقعيد، كان القياس وسيلة رئيسة في الحجة والبرهان، ثم تطّور ودخلت إليه النزعة الجدلية العقلية كما يظهر في كتب الخلاف النحوي. ويظهر دور القياس عند التحليل النحوي، فعندما يطلق الشخص حكماً نحوياً على العناصر التركيبية في جملة ما فهو يقوم بقياس عفوي؛ لأنَّ ما صدر عنه هو تجسيد لبعض القواعد النظرية المجرّدة الموجودة في ذهنه أو انعكاس لها، ففي أثناء التحليل يستدعي تلك العناصر دون شعور القواعد الخاصة بها، فتتم المحاكمة والقياس وبعدها إطلاق الأحكام. وبعد أن نضبت الشواهد، وقلَّ باب الإضافة، لجأ النحاة إلى القياس على القواعد، وجعلوا منه ميداناً للرياضة الذهنية، وظهر ذلك في توليد المسائل الافتراضية المقيسة التي لا يمكن أن ينطق بها ابن اللغة، إذ جاؤوا بأمثلة بعيدة عن روح اللغة وطبيعة استخدامها.

أهمية البحث وأهدافه:

يهدف البحث إلى إبراز دور القياس في بناء القاعدة النحوية، وإظهار معنى القياس، وكيفية نشأته، وعلاقته بالعلوم الأخرى، والمراحل التي مرّ بها، وبيان أركانه، وأقسامه، وكشف العلاقة بين القياس والتحليل النحوي. كما يهدف إلى دراسة الأسباب التي أدت إلى النفور من القياس، وبيان القياس المراد اتباعه.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف اللغة في نفسها ومن أجل نفسها، ويدرس الظاهرة كما هي في الواقع، ويعنى بتحليلها وتفسيرها وتصويرها، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها كيفياً أو كمياً، فالتعبير الكيفي أو الكمي يصف لنا الظاهرة وحجمها ودرجات ارتباطها بالظواهر المختلفة عن طريق جمع المعلومات والبيانات عنها، وإخضاعها للدراسة الدقيقة.

القياس (لغة واصطلاحاً):

القياس لغةً: "قست الشيء بغيره وعلى غيره، أقيس قيساً وقِياساً فانقاس، إذا قدّرته على مثاله". [1] فالقياس في وضع اللسان يعني: التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مُقايسة وقِياساً: قدرته، ومنه المقياس أي المقدار[2].

القياس اصطلاحاً : يرى صاحب التعريفات أن القياس هو" عبارة عن رد الشيء إلى نظيره" [3]، ويرى الرماني أنه الجمع بين أول وثانٍ يقتضيه، في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول.[4]ويرى آخرون أنه حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وهو تقدير الفرع بحكم الأصل... وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل

---

[1] – **لسان العرب مادة (قيس) مج200/3.**

[2] – **ينظر: لمع الأدلة 92.**

[3] – **التعريفات 159.**

[4] – **ينظر: كتاب الحدود في النحو، الرماني38.**

بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع . [1] فالقياس حمل مجهول على معلوم، وحمل غير المنقول على ما نقل، وحمل مالم يسمع على ما سمع في حكم من الأحكام وبعلة جامعة بينهما، وحمل ما يجدّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرِفت أو سمعت، وهو الطريق الطبيعية لنمو مادة اللغة واتساعها.[2] والقياس حمل فرع على أصل لوجود علاقة بينهما تقتضي أن يجري حكم الأصل على الفرع، وهذه العلاقة تكون إمّا عقلية، مثل مناسبة العلة الجامعة بين الأصل والفرع واطراد الحكم في نوع ما، وإمّا تخييلية، كقياس الشبه بين المقيس والمقيس عليه. [3] فالقياس محاكاة للعرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم، ولن تتم هذه المحاكاة إلا إذا أخذنا بالقواعد اللغوية والنحوية التي وضعها مؤسسو النحو بعد استقرائهم الكلام العربي الأصيل في فصاحته وعروبته[4].

ويرى الباحث إبراهيم أنيس أن القياس اللغوي هو مقارنة كلمات بكلمات، أو صيغ بصيغ، أو استعمال باستعمال، رغبة في القياس، وحرصاً على اطراد الظواهر اللغوية، وله في النحو العربي ثلاثة معانٍ: الأول: وضع الأحكام العامة والقواعد الشاملة للغة العربية، والثاني: استنباط أشياء جديدة في اللغة غير مسموعة قياساً على ما سمع، والثالث: القياس لمجرد المشابهة الذي يكثر في التعليل. [5]

نشأة القياس:

يختلف الباحثون في نشأة القياس في النحو العربي، إذ يرى بعضهم أن نشأة القياس في النحو العربي نشأة فطرية، وقد ظهر على يد نحاة البصرة الأول قبل أن يترجم منطق اليونان. إذ كان القياس بصورته الفطرية على عهد النبي (ص)، وأنَّ بعض الأحكام الشرعية قد قامت بناء عليه، فالقياس عند أصحاب هذا الرأي فطرة وطبيعة وقد نشأ في النحو كذلك. ويرى قسم منهم أن بعض نحاة العرب تأثروا بالمنطق اليوناني، وأعجبوا بمنطق أرسطو، وحاولوا صب لغاتهم في القوالب اليونانية، وأن بعض اللغويين القدماء من العرب قد سلكوا هذا المسلك من الربط بين اللغة والمنطق، وفي بحوثهم اللغوية من الأقيسة والاستنباطات مالا يمت لروح العربية بصلة ما.[6]

ويرى آخرون أن قواعد القياس لم توضع في عصر النبي (ص) ولا في عصر الصحابة، بل وضعت في وقت لاحق. ولعل البذور الأولى الفطرية للقياس تغذت بلبان الثقافة اليونانية حينما ترجمت علوم اليونان، فتمت أصول القياس، وتشابكت فروعه، واستخدم في علم الكلام والفقه، مما جعل النحاة في هذه الفترة يقتفون أثره في مدارس الكلام والفقه، ثم تسربت أصوله، وتعددت فروعه في مدارس النحو كذلك.[7]

ولم يكن المنطق الأرسطي موضع إعجاب عند النحاة جميعاً؛ إذ تنكر له بعضهم، فالسيرافي بيّن لمتّى المنطقي أنَّ لكلّ لغة أسلوبها، وخصائصها وأن المنطق اليوناني لا يستطيع بمقاييسه أن يوحّد بين هذه اللغات، وأنَّ قوانينه عاجزة عن أن تدمج لغة بأخرى.[8]

---

[1] – **ينظر: لمع الأدلة 42–45.**

[2] –**ينظر: في النحو العربي – نقد وتوجيه 20.**

[3] – **ينظر: الأصول . دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب 169، القاعدة النحوية 165.**

[4] – **ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه 222.**

[5] – **ينظر: من أسرار اللغة 18 –21.**

[6] – **ينظر: من أسرار اللغة 117.**

[7] –**ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية 92 –93.**

[8] – **ينظر: الإمتاع والمؤانسة 116/1.**

ويوضح أبو حيان التوحيدي الفرقَ بين قياس النحويين وقياس الفلاسفة، فأقيسة النحو لا تخضع لما تخضع له أقيسة المنطق، فقد سئل بعض العلماء بالنحو واللغة: "أيستمر القياس في جميع ما يذهب إليه في الألفاظ؟ فقال: لا، فقال السائل فينكسر القياس في جميع ذلك؟ فقال: لا. فقيل له: فما السبب؟ فقال: لا أدري، ولكن القياس يفزع إليه في موضع ويفزع منه في موضع". [1] فقياس النحويين ليس مبنياً على أوائل ضرورية فلذلك لا يستمر، أما الفيلسوف فقياساته كلها مستمرة لا ينكسر منها شيء.[2]

أقسام القياس:

قسم بعض الباحثين القياس في النحو العربي ثلاثة أقسام:

الأول: **قياس علة** وهو حمل الفرع على الأصل في العلة التي علق عليها الحكم في الأصل. أي أن تكون العلة الموجودة في المقيس عليه ملحوظة في المقيس، وتكون السبب في مسألة القياس، فيحدث الحكم بوجود العلة ويزول بزوالها؛ لأنها الأمر الذي أدى إلى القياس. [3] ومن قياس العلة: قياس رفع نائب الفاعل على الفاعل، إذ يحمل الأول على الثاني بسبب علة الإسناد في كلٍّ منهما. [4]

الثاني: **قياس الطرد** وذلك عندما لا تكون العلة الجامعة بين الأصل والفرع مناسبة، والمقصود بالعلة غير المناسبة أن يكون هناك حكم قياسي يسوغه النحوي بعلةٍ يعدها علاقة جامعة بين الفرع والأصل ولكنها ليست ملزمة، ويمكن أن تستبدل بها علة أخرى أكثر مناسبة. وهذا القسم يعمل به قسمٌ من النحاة ولا يعمل به القسم الآخر، ومن أمثلته: قولهم في (ليس): هي مبنية لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف. وقياس الطرد يمثل علة غير مناسبة لذلك يمكن أن تستبدل بها علة أخرى أكثر مناسبة، ومن ذلك أن يقال: بنيت (ليس) لأن الأصل البناء والقياس على الأصل علة مقبولة. [5]

الثالث: **قياس الشبه** وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه، من غير اعتبار للعلة التي علق عليها الحكم في الأصل وإن وجدت. ومن ذلك قياس إعراب المضارع على إعراب اسم الفاعل، لأن الأول يشبه الثاني، وليس هناك من علة جامعة سوى الشبه. [6]

وذهب بعض الباحثين إلى أن القياس على أربعة أقسام: حمل فرع على أصل، حمل أصل على فرع، حمل نظير على نظير، حمل ضد على ضد. ويرى السيوطي أن الأول والثالث يجب أن يسميا: قياس المساوي، والثاني: قياس الأَوْلى، والرابع: قياس الأَدْوَن. فمن حمل الفرع على الأصل: إعلال الجمع وتصحيحه حملاً على المفرد، قولهم: (قِيَم ودِيَم) في (قِيمة ودِيمة) و(زِوَجَة وثِوَرة) في (زوْج وثور). ومن أمثلة حمل الأصل على الفرع: إعلال المصدر لإعلال فعله، وتصحيحه لصحته كـ(قمت قِياماً) و(قاومت قِوَاماً). أمّا حمل النظير على النظير فيكون إمّا في اللفظ وإمّا في المعنى أو فيهما. فمن حمل النظير على النظير لفظاً: زيادة (إنْ) بعد (ما) المصدرية الظرفية والموصولة لأنهما بلفظ (ما) النافية، ودخول لام الابتداء على (ما) النافية حملاً لها في اللفظ على (ما) الموصولة. ومن أمثلة حمل النظير على النظير لفظاً ومعنى: منعهم أن يرفع (أَفْعَلُ) التفضيل الظاهر لشبهه بـ(أفعل) في التعجب وزناً وأصلاً

---

[1] – **الهوامل والشوامل 293.**

[2] – **ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية 94.**

[3] – **ينظر: لمع الأدلة 105، القاعدة النحوية 165.**

[4] – **ينظر: الأصول 168.**

[5] – **ينظر: لمع الأدلة 105، القاعدة النحوية 166.**

[6] – **ينظر: لمع الأدلة 107.**

وإفادة للمبالغة. ومن أمثلة حمل الضد على الضد: النصب بـ(لم) حملاً على الجزم بـ(لن)، فإن الأولى لنفي الماضي، والثانية لنفي المستقبل.[1]

وظائف القياس:

يرى بعض الباحثين أن للقياس ثلاث وظائف، لم يتحدث عنها النحويون القدماء، ولكنها تستنبط من كلامهم وألوان أقيستهم، هي: أ–استنباط قاعدة، ب–تعليل ظاهرة، ج–رفض ظاهرة.[2]

أركان القياس:

يتكون القياس من أربعة أركان: مقيس عليه، ومقيس، وعلة جامعة، وحكم.[3]

الركن الأول: **المقيس عليه (الأصل):** وهو النصوص اللغوية المنقولة عن العرب الذين يحتجّ بكلامهم، سواءٌ كان النقل سماعاً أو روايةً أو تدويناً.[4] وللمقيس عليه أحكام لا بد أن تتوافر ليصح القياس عليه، وهي:

1 – أن يطرد في الاستعمال والقياس جميعاً وهذا هو الغاية المطلوبة، وذلك نحو: قام زيدٌ، ضربت عمراً، ومررت بسعيد.[5]

2 – ألا يكون شاذاً في الاستعمال، ضعيفاً في القياس كحذف نون التوكيد في بعض المواضع.[6]

3 – ألا يكون شاذاً في الاستعمال، مطرداً في القياس، فإن كان كذلك "فاستعمل من هذا ما استعملت العرب وأجز منه ما أجازوا".[7] وإلا تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، فليس لك أن تستعمل (أن) بعد(كاد) نحو: كاد زيدٌ أن يقوم، فهذا قليل شاذ في الاستعمال وليس مرفوضاً في القياس.[8]

4– ألا يكون مطرداً في الاستعمال، شاذاً في القياس، فإذا كان كذلك فلا بد من اتباع السماع الوارد، لكنه لايتخذ أصلاً يقاس عليه، ومنه: استحوذ.[9]

5 – ألا يكون شاذاً أو ضعيفاً في الاستعمال والقياس جميعاً، فلا يسوغ القياس عليه، ولا ردُّ غيره: كرفع المفعول، وجر الفاعل.[10]

6 – ليست الكثرة شرطاً في المقيس عليه، فقد يقاس على القليل ويكون غيره أكثر منه فلا يقاس عليه، نحو شنوءة: شَنَئي.[11]

7 – ألا يكون مما يحتمله القياس، ولم يرد به الاستعمال، لأن فيه من التمحل والتعقيد مما تتعدد الوجوه الإعرابية فلا تنتظم القواعد المطردة.[12]

---

[1] – **ينظر: الاقتراح في علم النحو 101–102.**

[2] – **ينظر: أصول النحو العربي، الحلواني 92–93.**

[3] – **ينظر: الاقتراح 71.**

[4] – **ينظر: أصول التفكير النحوي 95، القياس في النحو20.**

[5] – **ينظر: الخصائص 97/1، القياس في النحو21.**

[6] – **ينظر: الخصائص 126/1.**

[7] – **الكتاب 414/1.**

[8] – **ينظر: الخصائص 99/1، القياس في النحو 22.**

[9] – **ينظر: الخصائص 98/1.**

[10] – **ينظر: القياس في النحو 22 .**

[11] – **ينظر: الخصائص115/1 – 116 ، القياس في النحو 23.**

[12] – **ينظر: القياس في النحو24.**

8 – إذا كان المقيس عليه من الضرائر فـ"ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً ". [1] وقد سأل ابن جني أستاذه الفارسي عن هذا فقال "كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا".[2]

9 – قد يتعدد المقيس عليه مع وحدة الحكم، ومن ذلك (أي) في الاستفهام والشرط، فقد أعربت حملاً على نظيرتها (بعض) وعلى نقيضها (كل)، لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره.[3]

الركن الثاني: **المقيس (الفرع):** هو المحمول على كلام العرب تركيباً، أو حكماً، "ألا ترى أنك إذا سمعت (قامَ زيدٌ) أجزت أنت (ظَرُفَ خالدٌ وحَمُقَ بشرٌ)، وكان ما قسته عربياً كالذي قسته عليه؛ لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كلّ فاعل ومفعول، وإنّما سمعت بعضاً فجعلته أصلاً وقست عليه ما لم تسمع".[4]

فإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال. [5] إلا أن الأمر جرى على غير ما أريد به، فذهب بعض النحاة إلى أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب. [6] وذهب بعضهم إلى أن كلَّ ما كان لغة لقبيلة قيس عليه. وقد نبه الخليل على هذا، إذ يرى أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب فليس له معنى في كلامهم، فكيف تجعل مثالاً من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى؟.[7]

فالإطلاق يلزم إثبات صيغ وتراكيب لم تنطق بها العرب، فتخرج فيه عن الطريق الطبيعية لنمو مادة اللغة واتساعها وتطورها خلال الأزمان إلى ضرب من التمرين، ومن ذلك: كأن تبني بإلحاق اللام ما شئت كقولك: (خرجج، دخلل، ضربب) من (خرج، دخل، ضرب) على مثال: شملل وصعرر[8] وهنا التساؤل الذي يحضر: هل في هذه التمارين التمارين فائدة ترتجى في تصريف اللغة ونحوها؟

الركن الثالث: **الحكم:** وهو ما يسري على المقيس مما هو في المقيس عليه. وله شروط يصح بها ولا يثبت بغيرها.[9]

الركن الرابع: **العلة (الجامع):** وهي الصفة أو المميزة التي من أجلها أعطي المقيس الحكم الذي في المقيس عليه.[10] وقد أطلق بعض الباحثين اسم (الجامع) على العلة، ويكون الجامع أحد ثلاثة:

1 ـ العلة: ويسميها الرماني العلة القياسية وهي التي يطرد الحكم بها في النظائر... وشرطها أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه.[11]

---

[1] – الكتاب 32/1.

[2] – الخصائص324/1.

[3] – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 186/1، 367 و538/2، 630 ، الاقتراح107.

[4] – المنصف في شرح التصريف 180/1 .

[5] – ينظر : لمع الأدلة 47 .

[6] – ينظر : الخصائص 114/1، 357، 369.

[7] – ينظر : المنصف في شرح التصريف 180/1.

[8] – ينظر : أصول النحو لابن السراج 334/2– الاقتراح 108–الخصائص358/1–القياس في النحو25.

[9] – ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه277.

[10] – ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه317– لمع الأدلة 42، الاقتراح96.

[11] – ينظر : الحدود في النحو50 ، الاقتراح124.

2 ـ الشبه: وهو وجود ضرب من الشبه بين المقيس عليه والمقيس غير العلة التي طبق عليها الحكم في الأصل.[1] وهناك فرق بين العلة والشبه، فإن كان الشبه ناتجاً من كون الحكم يثبت في الطرفين لسبب واحد وفي درجة واحدة كان علة، وإن لم يكن كذلك كان شبهاً.[2]

3 ـ الطرد: وهو وجود الحكم مع فقدان الإخالة(المناسبة) في العلة.[3]

استمر التدرّج في القياس اللغوي بمقارنة الشواهد بعضها ببعض، حتّى تمكن النحاة من تحديد المطرد الذي جاء على أصل الوضع، أو الذي جاء معدولاً به عنه بالمجاز والاتساع، كما حددوا النادر الذي خالف المطرد. ثم صاروا يتعمقون في فهم الثوابت التي تحكم نظام اللغة التركيبي، متسلحين بالقياس اللغوي حتى انتهوا من مرحلة التصنيف وهي أولى خطوات التقعيد. ثمَّ تطورت نظرتهم وتعمقت في نظام اللغة فتناولوا جزئيات النظام التركيبي وشرّعوا المقولات النظرية الخاصة به التي تسمى القواعد. ولعلَّ هذا التطور رافقه تطورٌ في القياس، إذ أخذ يتشرب النزعة العقلية والمنطقية، وهو ما يظهر في الضروب القياسية المتنوعة التي اعتمدها النحاة لقواعد التوجيه في المراحل المتأخرة ليستخلصوا بها حكماً يريدونه، كما يظهر في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) لابن الأنباري مثلاً.[4]

مراحل تطور القياس: يرى الباحثون أن القياس مرَّ بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تمتد منذ نشأة النحو إلى ما قبل ظهور كتاب سيبويه، ومن رواد هذه المرحلة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي أوصى تلميذه يونس بن حبيب بقوله: " عليك بباب من النحو يطرد وينقاس ".[5]

وقد برز في هذه المرحلة اتجاهان: أحدهما يقيس على الأكثر ويمثله عبد الله بن إسحاق وتلميذه عيسى بن عمر، والآخر: يقيس على كلّ ما صحَّ من كلام العرب، ويمثله يونس بن حبيب.[6]

المرحلة الثانية: وأبرز من يمثلها الخليل بن أحمد وسيبويه والفراء، وتمتد حتى القرن الثالث، وفيها تحوّل الدرس من القياس اللغوي الفطري (قياس النصوص على النصوص) إلى قياس الأحكام واستخدام الأسلوب النظري في تفسير الظواهر والمعالجة، كما تطوّر وتعمّق النظر في اللغة حتى انتهى الأمر إلى تناول جزئيات النظام التركيبي، ففسروه بالقياس والتعليل، ثم جرّدوا له المقولات النظرية الخاصة به التي تسمى القواعد، وهكذا طوروا القياس وفقاً لما يقتضيه الدرس .[7]

المرحلة الثالثة : وأبرز من يمثلها أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني، ويروى عن أبي علي الفارسي قوله: "أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس".[8]

---

[1] – ينظر : لمع الأدلة 56، القياس في النحو 27.

[2] – ينظر : أصول التفكير النحوي 113–114.

[3] –ينظر : لمع الأدلة 57.

[4] – ينظر : القاعدة النحوية 168 – 169 .

[5] – طبقات النحويين واللغويين 32 ، وينظر: طبقات فحول الشعراء 15

[6] – ينظر: القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي 10 . 21، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية 76.

[7] – ينظر: القاعدة النحوية 169 . 170

[8] – الخصائص 88/2

وقد تشعب هذا الدرس عند ابن جني الذي كان يقول:" مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس " .[1] وعرض ابن جني كثيراً من ضروب القياس في الخصائص، كما قسّم الكلام في الاطراد والشذوذ إلى أربعة أقسام:

الأول: مطرد في القياس والاستعمال معاً، نحو: قام زيدٌ وضربت عمراً ومررت بسعيدٍ.

الثاني: مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، نحو: مكانٌ مبقلٌ، فـ (مبقل) متفق مع القياس، ولكن الأكثر في السماع: (باقل).

الثالث: مطرد في الاستعمال شاذ في القياس، نحو: استحوذ واستصوب، فالقياس يوجب إعلال الواو فتصير: استحاذ مثل استقام، ولكنّ المسموع ورد خلافاً لذلك.

الرابع: شاذ في القياس والاستعمال معاً، نحو: تتميم صيغة مفعول فيما عينه واو، نحو: ثوب مَصْوُون ومسك مَدْوُوف .[2]

ويرى ابن جني في (باب في تعارض السماع والقياس):" إذا تعارضا نطقتَ بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تَقِسْه في غيره وذلك نحو قول الله تعالى: [اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ] المجادلة 19 . فهذا ليس بقياس، لكنه لابدَّ من قبوله، لأنك إنّما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنّك من بعد لا تقيس عليه غيره؛ ألا تراك لا تقول في (استقام): (استقوم)، ولا في (استباع): (استبيع) " .[3]

ويرى ابن جني أنه " إذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي في القياس فذلك مالا غاية وراءه؛ نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب، والجر بحروف الجر، والجزم بحروف الجزم، وغير ذلك مما هو فاش في الاستعمال، قويٌّ في القياس . وأمّا ضعف الشيء في القياس، وقلته في الاستعمال فمرذول مطّرَح، غير أنه قد يجيء منه الشيء إلّا أنه قليل " . [4] وكان ابن جني كثير الأخذ بالقياس، فقد وردت لفظة (القياس) كثيراً في الخصائص [5]، ومع ذلك فقد قال: " ومَعَاذ الله أن ندعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياساً " . [6] ويبدو أن ابن جني كان يحاول أن يضع قوانين عامة وثابتة للقياس النحوي، وأراد أن تكون هذه القوانين مقبولة لدى النحاة جميعاً بعيداً عن تشدد البصريين وتساهل الكوفيين .[7]وقد برزت ثلاثة اتجاهات في هذه المرحلة:

الاتجاه الأول: اتجاه الرواية والقياس، ويتزعمه أبو سعيد السيرافي (ت 368 هـ) .

الاتجاه الثاني: اتجاه القياس ويمثله أبو علي الفارسي وابن جني .

الاتجاه الثالث: اتجاه مزج النحو بالمنطق ويمثله الرماني (ت 384 هـ) .[8]

---

[1] – الخصائص 126

[2] – ينظر: الخصائص 97/1 . 99

[3] – الخصائص 117/1

[4] – الخصائص 126

[5] – ينظر: بعض المواضع التي وردت فيها لفظة القياس في كتاب الخصائص 49/1، 50، 97، 98، 99، 100، 107، 109، 114، 115، 116، 117، 118، 123، 124، 125، 126، 127، 131، 135، 136، 139، 145 ..

[6] – الخصائص 43/2

[7] – ينظر: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية 127، القاعدة النحوية 175

[8] – ينظر: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية 78

ثم أخذ القياس يتطور مع تقدم الزمن، وتكثر أمثلته في مؤلفات المسائل النحوية ذات الطابع الجدلي التي ألفت مؤخراً، والتي تدور في ميدان توليد القواعد الفرعية والتحليل في ضوء القواعد المستخلصة. للقياس صلة وثيقة في بناء القواعد وفي التحليل النحوي قياساً عليها، ويمكن النظر إلى تحليل النحاة في ضوء القواعد من أربعة جوانب، وهي: القياس على القواعد وتطور التحليل، توليد المسائل المقيسة، أنواع القياس والتحليل النحوي، القياس وتنوع القواعد في التحليل. وقد تطور القياس على القواعد (الأصول والفروع) في تفاسير القرآن الكريم مثل: الكشاف للزمخشري، والبحر المحيط لأبي حيان النحوي، وفي كتب إعراب القرآن مثل: التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، وفي شروح الشعر ذات الطابع اللغوي، مثل: شرح ديوان المتنبي للعكبري، وشرح المعلقات العشر للخطيب التبريزي، وشرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام..الخ .[1]

إن طبيعة التحليل النحوي في تلك المؤلفات فيها كثيرٌ من المزايا المتشابهة في المنهج، إذ يبدأ أصحابها غالباً بإطلاق الحكم الذي يرونه، ثم يذكرون الأوجه الأخرى التي يحتملها التركيب حين يقتضي الأمر، وهي تسير وفق قواعد استخلصت، سواء أكان عليها إجماع أم كانت من القواعد الفرعية المختلف فيها... وربّما ذكر المحلّل جملة من الأوجه المحتملة في تحليل الظاهرة، ثم فضّل أحدها بعد سرد الاحتمالات ... كما يكثر عند أصحاب التحليل النحوي أساليب معينة، ومنها أنهم يجيزون غير وجه في الظاهرة الواحدة، إذ يستخدم الزمخشري أساليب محددة في إجازته للوجهين، كأن يذكر الوجه الأول ثم يورد الثاني مسبوقاً ببعض الألفاظ التي تدلُّ على الجواز مثل: (يجوز)،ورد هذا اللفظ كثيراً في الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل[2].

ومن ذلك:(لك أن تقول) [3]، (ووجه آخر) [4]، (يحتمل)[5]، (إن شئت)[6]، (لك أن تجعله) [7]، (يجوز كذا ولك ولك أن تقول) [8]، أو يستخدم الوجه الأول ثم يذكر الثاني والثالث، ومن قوله: (يجوز كذا ويجوز كذا) [9]،و(يحتمل كذا كذا وفيه وجه آخر) [10]و(يجوز كذا ووجه ثالث) [11]، و(يجوز كذا ويحتمل كذا) [12].

ويلاحظ الأمر نفسه عند أبي حيان في تفسير البحر المحيط[13]

وقد يروي النحاة الأوجه التي ذكرت قبلهم، مستخدمين ألفاظاً شائعة تدلُّ على الرواية الحيادية، مما يعني قبولهم لتلك الأوجه، نحو: (ذهب بعضهم)، (قيل)، .... الخ ومن ذلك ما ذكره أبو حيان، إذ يقول: (ومن النحاة من رأى)[1]،(وبعض المفسرين يرى)[2]،(ذهبت فرقة إلى كذا)[3].

---

[1]– ينظر: التبيان في إعراب القرآن 118 ، 156 ، القاعدة النحوية 178 .

[2]– ينظر: الكشاف 7/1، 15، 28، 30، 32، 34.

[3]– ينظر: الكشاف 92/1، 205، 598/2 ..

[4]– ينظر: الكشاف 136/1، 142، 143، 17/3، 138، 414/4

[5]– ينظر: الكشاف 518/1، 53/3، 232، 125/4، 135، 136 ...

[6]– ينظر: الكشاف 621/3 .

[7]– ينظر: الكشاف 48/4، 120

[8]– ينظر: الكشاف 63/2، 127، 128، 162/4، 324 .

[9]– ينظر: الكشاف 394/1، 453/2، 18/4

[10]– ينظر: الكشاف 110/1 .

[11]– ينظر:الكشاف 60/3، 61

[12]– ينظر: الكشاف 171/4

[13]– ينظر: البحر المحيط، 222/1، 339/2، 343، 195/3، 297، 364

وقد يذكر النحاة الأوجه التي ذكرت قبلهم ثم يأخذون منها موقف التصنيف أو الرفض، ومن ذلك قول الزمخشري: (أعرب وأحسن كذا)[4]، و(كذا أولى)[5]،و(الأجود كذا)[6]و(فيه بعد)[7]، وقول أبي حيان: (هذا خطأ)[8]،(لا يصح)[9]،(هذا فاسد)[10].،و(هذا لا يجوز لفساد المعنى) [11]، (لا يجوز لمخالفة القاعدة) [12]، و(هذا وهمٌ) [13]،و(هذا تخليط فاحش) [14]، و(هذا في غاية الفساد) [15].. وغير ذلك من الردود المختلفة التي استخدمها النحاة في تحليلهم قياساً على القواعد [16].

إن القياس في ضوء القواعد يأخذ شكلاً مختلفاً في سياق التعليم وتوليد الكلام، ففي الأساليب التعليمية يذكر المعلم القاعدة ويضرب المثال المناسب لها. وقد راح النحاة يجربون في مسائلهم التعليمية مهاراتهم القياسية بعد أن نضجت الشواهد المحتج بها، مما جعلهم يمعنون في التعمق وتقليب الأمور حتى ولّدوا المسائل المقيسة، وهي ما تسمح بها الطاقة الإبداعية غير المحدودة للبنى النحوية التي تعكسها الأنماط المجردة، وإذا كان الأمر يتم عند ابن اللغة عفوياً فيولّد جملاً مقبولة في بيئته اللغوية فالأمر مختلف عند النحاة، لأن جملهم نتيجة الدرس والنظر العقلي لا الطبيعة العفوية، ومن بعد صارت تلك المسائل المقيسة أو العبارات المصنوعة لا علاقة لها بواقع الاستخدام اللغوي، إذ لا يمكن لابن اللغة أن ينطق بها، وهنا يصدق وصفها بالصناعة؛ لأنها تمثل نماذج من الجهد العقلي المنعزل تماماً عن روح اللغة وعفويتها [17].

ومن ذلك ما جاء في كتاب سيبويه: " وتقول: أيَّ مَن إن يأتِه مَنْ إن تُهنْ، كأنك قلت: أَيَّهم نُكرمْ تُهنْ... وتقول: أيَّ مَنْ إن يأتِنا نعطِه يُعطِه تأتِ يكرِمْكَ. وذلك أن "من" الثانية صلتها "إن يأتنا نعطه"، فصار بمنزلة "زيد"، فكأنك قلت: أيَّ من إن يأته زيد يعطه تأتِ يُكرمْكَ، فصار "إن يأته زيد يعطه" صلة لـ "من" الأولى، فكأنك قلت: أيَّهم تأتِ يُكرمْك" [18].

---

[1]– ينظر: البحر المحيط 515/5، 97/7

[2]– ينظر: البحر المحيط 349/1

[3]– ينظر: البحر المحيط 317/6، 318

[4]– ينظر: الكشاف 46/1 .

[5]– ينظر: الكشاف 110/1 .

[6]– ينظر: الكشاف 156/1

[7]– ينظر: بلوغ الأرب في شرح لامية العرب 220

[8]– ينظر: البحر المحيط 124/1، 142، 37/2، 38

[9]– ينظر: البحر المحيط 272/3، 337، 73/4، 186

[10]– ينظر: البحر المحيط 212/1

[11]– ينظر: البحر المحيط 253/1، 334

[12]– ينظر: البحر المحيط 324/2، 535/3، 77/4

[13]– ينظر: البحر المحيط 76/3، 8/6 .

[14]– ينظر: البحر المحيط 95/4

[15]– ينظر: البحر المحيط 347/6 .

[16]– ينظر: القاعدة النحوية 176 –183 .

[17] – ينظر: القاعدة النحوية 189 – 190 .

[18] – الكتاب 406/2 .

ومن الواضح أن هذه الجمل لا يمكن أن يتحدث بها ابن اللغة مهما شرحها سيبويه، وهي تظهر الجهد العقلي في توليدها. وقد تطورت هذه المسائل مع الأيام وأصبح القياس هدفاً بذاته فابتعد عن التقعيد الذي كان غايته الأساسية، وصار يتجلى بتقعيد الكلام القائم على الفطرة . [1]

وصار همُّ النحوي أن يبرز قدرته في توليد الجمل المقيسة المعقدة وفقاً لما تسمح به قواعد النحو، ومن ذلك ما نجده عند المبرّد في كتابه المقتضب، إذ يقول: " هذا باب، ونقول في مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون: الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهماً القائمُ في داره أخوك سوطاً أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه زيدٌ عمراً خالدٍ بكراً عبد الله أخوك ... ". [2] .

وإذا كانت هذه المسائل ممّا يمتحن به المتعلمون فما المسائل التي يمتحن بها العالمون؟

لقد " استغل النحاة الطاقة الإبداعية في قواعد البنى النحوية التي تعكسها الأنماط المجردة، ليولدوا قياساً عليها كلاماً بعيداً كل البعد عن طبيعة اللغة وفطرتها ". [3]

القياس والتحليل النحوي:

إنَّ أنواع القياس تظهر في التحليل النحوي الذي يجري في ضوء القواعد، فمن أمثلة **قياس العلّة:** تحليل (ضاحكاً) من قولك: جاء زيدٌ ضاحكاً ، إذ يطلق على الكلمة بأنها حال، قياساً على باب الحال الذي استخلصت قواعده بمنظومة من المقولات النظرية المجرّدة المصنفة تحت مصطلح الباب الذي هو (الحال)، فعند التحليل يتلمس الدارس قواعد الحال في الشاهد المتناول المقيس؛ لأن أي باب نحوي يعد هيكلاً مجرّداً صالحاً للقياس عليه، بعد أن جرد من ملاحظة الشواهد التي تمثل العربية الفصيحة، بقواعد جزئية خاصة به، وهذه القواعد يلحظها المحلّل في المقيس، على أنّها قرائن تشير إلى الباب النحوي الذي يقاس عليه، فتكون العلّة الجامعة قواعد الباب في المقيس عليه التي تمثل بجملة من القرائن المجسدة في المقيس.

ومن أمثلة **قياس الطرد** قولهم في حذف أداة النداء: إنَّ المقدر(يا) لأنها أكثر أدوات النداء استعمالاً، وبعد ذلك يحللون ما جاء من شواهد حذفت فيها أداة النداء بناء على هذا الحكم؛ ليجعلوا منه أصلاً مطرداً مجرداً في قاعدة يقاس عليها.[4]كما في تحليلهم لـ (فاطر) من قوله تعالى: **(قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ)** الزمر 46 ، إذ يرى سيبويه أن المقدر(يا) ، أي يا فاطر السموات والأرض.[5] ومن أمثلة قياس الشبه تخريج البصريين لـ (أن) في قول الشاعر:

أَنْ تَقْرَأانِ على أَسْماءَ، ويْحَكُما، منّي السّلامَ وأن لا تُشْعِرَا أحَدَا[6]

فقد ذهب البصريون إلى أن "أن" في (أن تقرأان) مصدرية، ولكنها أهملت في العمل حملاً على (ما) المصدرية المهملة، فهي تشبهها في عدم العمل.[7]

---

[1] – ينظر: نحن والتراث . قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي 18 . 20

[2] – المقتضب 160/1.

[3] – ينظر: القاعدة النحوية 191

[4] – ينظر: القاعدة النحوية 191–192، أسس التحليل النحوي 149.

[5] – ينظر: الكتاب 196/2

[6] – البيت مجهول القائل وهو من بحر البسيط وقد ورد في: الخصائص 390/1، المنصف 563، شرح المفصل 15/7، مغني اللبيب 46، خزانة الأدب420/8 . وقد وردت في بعض المصادر (تقرآن) بالمد.

[7] – ينظر : مغني اللبيب46، خزانة الأدب420/8

ويمكن تقسيم الأنماط التي يقاس عليها بحسب قياس النصوص قسمين، الأول: يصلح للتوليد والتحليل، ومنه القواعد المجمع عليها المستخلصة من المطرد. أمّا الثاني: فلا يصلح إلّا للتحليل، ويمكن ملاحظته في بعض القواعد الفرعية التي لا تمثل المطرد، بل القليل أو النادر، كالضرورة الشعرية أو بعض الأساليب واللهجات، ومن ذلك ما ذكره ابن هشام حول (لا)، إذ ذكر أن (لا) العاملة عمل ليس لا تعمل إلا في النكرات، ثم يشير إلى أن بعضهم جوّز دخولها على المعارف.[1] وتتفاوت القواعد النحوية من ناحية القياس عليها والتوليد في ضوئها، ويتضح هذا الأمر لمن ينظر في المؤلفات التعليمية وكتب التحليل النحوي، مثل بعض التفاسير القرآنية. ففي الكتب التعليمية عادة تعرض القواعد الأصول أولاً ثم الفروع ثانياً حتى ينتهي الأمر بعرض ما يمثل النادر. ويعتقد بعض النحاة أن الأنماط المطردة التي تعكس الشائع تمثل الأساليب القوية الأفصح من غيرها في اللغة وأن الأنماط التي تقلُّ عنها وتعكس القليل والنادر والضرورة تمثل الأساليب الضعيفة. ولا يقبل بناء على هذا الفهم أن تحلّل أساليب القرآن الكريم في ضوء الأنماط التي لا تمثل المطرّد. ومن هؤلاء أبو حيان النحوي الذي نبّه في مواضع كثيرة من (البحر المحيط) على أن القرآن الكريم أفصح الأساليب، فلا ينبغي حمله على الأنماط التي لا تنقاس وتمثل القليل والنادر والضرورة.[2]

الخاتمة:

إن القياس –بوصفه أصلاً من أصول النحو العربي – نشأ فطرياً، ثمَّ تأثر بخطى القياس الفقهي بدءاً بتعريفه وانتهاءً بمباحثه. تتفاوت القواعد النحوية من ناحية القياس عليها والتوليد في ضوئها، ويتضح هذا الأمر في الكتب التعليمية التي تعرض القواعد الأصول أولاً ثم الفروع ثانياً حتى ينتهي الأمر بعرض ما يمثل النادر. وقد استمر التدرّج في القياس اللغوي بمقارنة الشواهد بعضها ببعض، حتّى تمكن النحاة من تحديد المطرد الذي جاء على أصل الوضع، أو الذي جاء معدولاً به عنه بالمجاز والاتساع، كما حددوا النادر الذي خالف المطرد، ثم صاروا يتعمقون في فهم الثوابت التي تحكم نظام اللغة التركيبي، متسلحين بالقياس اللغوي حتى انتهوا من مرحلة التصنيف، وهي أولى خطوات التقعيد. ثمَّ تطورت نظرتهم وتعمقت في نظام اللغة، فتناولوا جزئيات النظام التركيبي، وشرّعوا المقولات النظرية الخاصة به التي تسمى القواعد. ولعلَّ هذا التطور رافقه تطورٌ في القياس، إذ أخذ يتشرب النزعة العقلية والمنطقية، وهو ما يظهر في الضروب القياسية المتنوعة التي اعتمدها النحاة لقواعد التوجيه في المراحل المتأخرة ، فأخذ القياس في ضوء القواعد شكلاً مختلفاً في سياق التعليم وتوليد الكلام، وبعد أن نضبت الشواهد المحتج بها أخذ النحاة يجربون مهاراتهم القياسية في مسائلهم التعليمية، مما جعلهم يبالغون في التعمق وتقليب الأمور حتى ولّدوا المسائل المقيسة، فتحوّل القياس إلى صناعة ذهنية، ورياضة عقلية، ابتعدت به عن أن يكون الطريق التي يسهل بها أن نضع ضوابط عامة للظواهر المشتركة، ليستعين بها المتعلم في القراءة والكتابة، مما أدى إلى نفور من القياس فالنحو، وأصبح القياس هدفاً بذاته، فابتعد عن التقعيد الذي كان غايته الأساسية، وصار يتجلى بتقعيد الكلام القائم على الفطرة.

إن القياس المطلوب أن يكون منطلقاً ومعيناً هو ذلك الذي يجمع الأشباه والنظائر، ويصوغها في قاعدة مطردة، متجنباً وصف الكلام بالشذوذ، منطلقاً من القرآن الكريم، ومعززاً بالسنة النبوية وكلام العرب شعراً ونثراً.

---

[1] – **ينظر : مغني اللبيب 316** .

[2] – **ينظر : البحر المحيط 160/1، 291، 273، 523 – 37/2، 44، 79 – 12/3.... القاعدة النحوية 195–197** .

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- الإتقان في علوم القرآن، للحافظ جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1408هـ – 1988م.
- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط/1/، 2007م.
- الأصول . دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمّام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء 1991.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، المتوفى(316هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط/4/، 1420هـ –1999م.
- أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، الرباط، ط/2/، 1983.
- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت 911هـ، تح: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1976م.
- الامتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي (ت 414هـ)، تح: أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات المكتبة العصرية، بيروت ـ صيدا،1953.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، د ت.
- البحر المحيط، لأثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف النحوي، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- البرهان في علوم القرآن، لمحمد بن عبد الله الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، د.ت.
- بلوغ الأرب في شرح لامية العرب، جار الله محمود بن الزمخشري، تح: محمد عبد الكريم القاضي، ومحمد عبد الرزاق عرفان، دار الحديث، القاهرة، 1989م.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د ت.
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، 1969 م.
- الحدود في النحو، الرماني(ت384هـ)، منشور ضمن كتاب: رسائل في النحو واللغة، تح: د. مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، بغداد، 1969.
- خزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي(ت 1093هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/4/، 1428هـ1997م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط /2/، د.ت.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط/1/،1985.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ–1974م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د.ت.

- شرح المفصل، موفق الدين بن علي بن يعيش ت643هـ، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، القاهرة، د ت.
- طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بالقاهرة، 1984.
- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، عبد الفتاح حسن علي البجّة، دار الفكر، عمان، ط/ 1/، 1419هـ. 1998م
- في النحو العربي .نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، ط /1 /، بيروت، 1964 م.
- القاعدة النحوية /تحليل ونقد/، د. محمود حسن الجاسم، دار الفكر، دمشق، ط/1/، 1428هـ-2007م.
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1384هـ-1965 م.
- القياس في النحو العربي (نشأته وتطوره)، د. سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، عمان، ط/1/،1997.
- القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات أبو علي الفارسي، منى إلياس، دار الفكر بدمشق، ط1، 1405هـ-1987م.
- الكتاب (كتاب سيبويه)، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/3/، 1408هـ1988م
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1417هـ- 1997م
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين العكبري، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر دمشق، ط(1)، 1995م
- لسان العرب، لابن منظور، تح: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- لمع الأدلة، لأبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، الجامعة السورية، 1957م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط 6، 1985م.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د ت.
- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، الأنجلو المصرية، ط/7/، 1994م.
- المنصف (شرح تصريف أبي عثمان المازني)، أبو الفتح عثمان بن جني ت 392هـ، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1، 1373هـ-1954م.
- نحن والتراث (قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي)، محمد عابد الجابري، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط/6/، 1993.
- الهوامل والشوامل، أبو حيان التوحيدي ومسكويه، نشره: أحمد أمين والسيد أحمد صقر، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة،1951.